

التونسيون لقيس سعيد: تكلم حتى نفهمك



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الحركة الذي أكد أنها قررت دعمه دون الحاجة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الشورى مثلما كان منتظرا.

هناك داعمون آخرون لقيس سعيد من بينهم مرشحون رئاسيون شاركوا في سباق 15 سبتمبر أبرزهم حمادي الجبالي، القيادي السابق في النهضة وأول رئيس لحكومة الترويكا بعد انتخابات أكتوبر 2012، والمصنف المرزوقي، الرئيس الأسبق وأحد صقور المحور القطري التركي الإخواني، وسيف الدين مخلوف، محامي الجماعات السلفية ومرشح ائتلاف الكرامة الذي يتكون من بعض قيادات مجالس حماية الثورة المنحلة. يضاف إلى القائمة من يعتبرون أنفسهم ممثلي التيار الثوري مثل صافي سعيد ومحمد لطفي المراهي ومحمد عبو وعدد من الأحزاب كالنيار الديمقراطي والحزب الجمهوري والتكتل الديمقراطي للعمل والحريات وحركة الشعب والاتحاد الشعبي الجمهوري وتيار المحبة وغيرها، مع بعض الأحزاب الانتخابية التي تفقد إلى شرعية الشارع وتحاول أن تقفز إلى مركب قيس سعيد عساها تجد فيه ما يعطيها دافعا لتحقيق بعض المقاعد البرلمانية في الانتخابات التشريعية.

في خضم كل هذا، يبقى قيس سعيد أقرب إلى اللغز فهو لا يتكلم إلا بعقدار، وعندما يتحدث ففي العموميات، بينما يبحث التونسيون عن أي تصريح قديم له على اليوتيوب، أو عن أي قصاصة من صحيفة قد تكون حاملة لبعض أفكاره، محاولين الكشف عن هويته الفكرية الحقيقية وهو الذي يمكن أن يفاجئ المتابعين بمواقف متناقضة لكن أنصاره يرون فيها منتهى الثورة، كان يتحدث عن رفضه لفكرة الإسلام السياسي في 2011 ثم يرفض فكرة الدولة المدنية، ويدافع عن الحريات لكنه بالمقابل ضد المساواة في الميراث ومع تنفيذ حكم الإعدام وتجريم المثلية لأن المثليين في نظره عملاء للخارج.

وقد طلبت بعض الأحزاب السياسية مثل البديل التونسي، بزعامة مهدي جمعة وتحيا تونس، بقيادة يوسف الشاهد، من سعيد أن يتحدث إلى التونسيين لكي يطلعوا على أفكاره ورؤاه ومواقفه من القضايا المرتبطة بموقعه في حال وصوله إلى الرئاسة.

يرى المرابون أن سعيد يتعمد الإبقاء على هالة الغموض التي كانت وراء تلك النجومية اللافتة التي بات يحظى بها لدى الشباب، وهو الذي يصفونه بالزاهد المتعفف والثائر الراض لما كان ويكون، والقادر على تغيير حياتهم بما سيكون عندما يصل إلى قصر قرطاج.

لكن هالة الغموض تلك قد تتحول إلى حجة عليه، وهو الذي تزعم كل الأفكار والأيدولوجيات، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، في حين يتحدث أنصاره عن مشروع سياسي جديد سيمثل انقلابا على النظام

القائم والدستور المعمول به حاليا والقانون الانتخابي ومنظومة الأحزاب والجمعيات وبنية السلطة وترانيتها وبشكل البرلمان وتشكيلته.

ويتساءل البعض كيف لقيس سعيد في حال بلوغه كرسي الرئاسة أن يصنع التحول الجذري في بنية الحكم وهو لا يمتلك السنن البرلماني أو الحزبي الكبير الذي يدعمه، هذا الأمر لا يزج أنصاره الذين يرون أن الرئيس سيقدم بمبادرات دستورية إلى مجلس نواب الشعب (البرلمان)، وفي حالة رفضها، سيكون المد الثوري الذي يظلونه قادرا على تحقيق الهدف عبر الحراك الشعبي، وهو أمر وارد وبقوة نظرا لعدد أنصار سعيد وتوزيعه الجغرافي وقدراتهم التنظيمية وتمرسهم على أدوات التواصل والاتصال وتأييدهم التام لمشروع "الأستاذ".

يعد مشروع قيس سعيد بالإعلان عن نهاية الديمقراطية التمثيلية، وبنهاية الأحزاب والجمعيات، وبإرساء منظومة جديدة تبدو أقرب إلى الديمقراطية المجالسية اللوكسمبورغية، وهي نظرية ثورية اشتراكية تحررية ضمن الماركسية، ترتكز على مؤلفات روزا لوكسمبورغ التي انتقدت سياسات لينين وتروتسكي خلال الثورة الروسية، وكذلك المركزية الديمقراطية التي لم تر أنها ديمقراطية، كما أنها استلهمت نموذج كوميونة باريس سنة 1871 التي تقوم على الانتخاب المباشر من قبل المنتخبين لممثلهم في الحكم مع احتفاظهم بكامل حقوقهم في مسألتهم ومحاسبتهم واستبدالهم إذا لزم الأمر دون التقيد بمهل زمنية.

وهذا المشروع يمكن أن نطلق عليه كذلك اسم سلطة الشعب أو الديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية اللامركزية التي تمر عبر المجالس المحلية، لكن ليس من السهل تطبيقه على أرض الواقع إلا إذا تم فرضه من منطلقات ثورية مستوذي إلى صراع حقيقي وليس مضمون النتائج

من داخل المجتمع ببنيته التي تشكلت وفق الديمقراطية التمثيلية التقليدية. المهم في كل هذا أن يخاطب قيس سعيد التونسيين، وأن يطرح عليهم التفاصيل الكاملة والدقيقة لمشروعه الذي يبدو أنه تم الاستغفال عليه لسنوات من قبل عقول تعمل على استعادة مبادرة الثورة بالقطع النهائي كما القديم والمرموم والمستحدث خلال الأعوام الماضية، وهمم البناء السياسي القديم لتعويضه ببناء جديد سيكون في كل الحالات مغامرة، ولكن أي مغامرة؟

مختبر جديد للديمقراطية خارج وصاية أوروبا



طارق القيزاني
صحفي تونسي

في انتخابات الرئاسة النمساوية عام 2016 حبست مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأكملها أنفاسها لأن فوز المرشح الشعبي نوربرت هوفر آنذاك كان سيمسح دفعة قوية لباقي الجبهات المتوقفة التي تمثلها أساسا، "الجبهة الوطنية" في فرنسا و"الحرية" في هولندا و"البديل" في ألمانيا.

ارتعدت أوروبا لكن هوفر لم يفز في النهاية وتعثرت باقي الشعوبيين في دول الاتحاد، على الرغم من تحقيقهم مكاسب مهمة أبرزها في إيطاليا قبل أن ينهار الائتلاف الحكومي اليميني هناك أيضا، بين الرابطة وحركة 5 نجوم.

لكن على الضفة الجنوبية للمتوسط فإن المختبر الجديد للديمقراطية الناشئة في تونس، أفرز تحولا سياسيا جذريا تجاوز تلك الصورة النمطية لتتراجع السلطة بين صراع اليمين والديمقراطيين. أشر الصندوق الانتخابي في تونس ذات العقد الواحد من الانتقال الديمقراطي، على نهاية الأيديولوجيا والأحزاب بما في ذلك المحسوبون على الديمقراطيين والوسط الليبرالي أو اليسار ومن ورائهم أيضا اليمينيون من التيارات الإسلامية والعروبية. لقد سقط الجمع ولم يصعد اليمين المتطرف أو الشعبيون كما يحدث في أوروبا.

بل على العكس من ذلك تماما فإن العالم بدأ يربق عن كتب ظهور جيل جديد من المجتمعات الديمقراطية خارج وصاية نموذج الديمقراطيات العريقة في أوروبا.

النتائج الرسمية غير المتوقعة في الدور الأول، وأي تكن

نتائجها في الدور الثاني، نسفت أيضا الادعاء الذي ظل ماثلا لعقود طويلة بشأن التأثير المباشر لنظريات الإعلام والاتصال الجماهيري في اتجاهات التصويت للناخبين، حتى أن خبراء مراجعة هذه الأطروحات القادمة من الغرب على الفور أو التخلي عنها. وفي الواقع لم تكن الصدمة ناجمة فقط عن صعود مفاجئ لمرشحين لم يكونوا في وارد الطبقة السياسية ولا قطاعات واسعة من النخبة ورجال الاقتصاد، بل أيضا في فرقة العلاقات التقليدية التي تربط الأحزاب بجمهور الناخبين.

ومع ذلك تصر الكثير من المؤسسات الدولية المراقبة لما يجري في تونس على تفسير ما حدث بصعود الشعبية. طبعاً، الديمقراطية الناشئة في تونس ليست بمنأى عن تأثيرات ما يجري في الفضاء الأورومتوسطي الذي تنتمي إليه وتتفاعل معه، غير أنه من الإحباط إسقاط هذا الحكم على ما حدث فعليا لأن ما يحرك الشعبية في أوروبا ليس ذاته في الديمقراطية الناشئة، فقضايا المهاجرين واللاجئين والفاشية الصاعدة والهوية والعرق، أبعد ما تكون عن أولويات الناخبين أو المرشحين على حد سواء في تونس، على الأقل فيما يخص انتخابات 2019.

وفي المقابل فإنه على العكس مما يحرك قطاعا واسعا من الناخبين الساخطين في المناطق النائية في تونس، فإن البطون الخاوية ليست هي ما يوجع حماسة الشعوبيين في المواعيد الانتخابية في أوروبا.

وعلى ضوء ذلك سيكون من المبالغة تفسير "التصويت العقابي" الذي طال أحزاب السلطة والمعارضة معا على أنه وليد الشعبية. فالحقيقة الأولى التي تقدمها مؤسسات استطلاع الرأي، مفادها أن جمهور الناخبين المؤثر انقسم في أغلبية إلى جمهور فتى من طلاب الجامعات والشباب العاطل ساند بقوة المرشح المستقل والمتواري عن الإعلام قيس سعيد، بموازاة جمهور آخر يغلب عليه الفقراء والمعوزون وكانوا بمثابة الخزان الانتخابي لرجل الأعمال الموقوف في السجن قضيا فساد، نبيل القروي.

بينما برز في مقابل ذلك جمهور ثالث من الناخبين كان وفيًا لخياراته التقليدية بين المعارضة والسلطة لكنه لم يكن مؤثرا في نتائج الاقتراع والاتجاهات العامة للناخبين، حتى بحسابات التجميع

للأحزاب الخاسرة من الطيف السياسي الواحد التي صوت لها. ومعنى ذلك أن الناخبين في تونس قد نسفوا فعليا المعيار التقليدي للصعود إلى السلطة، ليس فقط في ما يرتبط بشرط التنظيم الحزبي وأسبقية النضال السياسي ولكن أيضا بمن ظلوا يرفعون شعارات فضفاضة باسم الثورة منذ بداية الانتقال السياسي عام 2011 وظلوا يتاجرون بوعود كاذبة وغير واقعية في نظر الناخبين.

المفارقة في انتخابات 2019 تكمن في أن المرشح المفاجأة قيس سعيد لم يقدم برنامجا واضحا للناخبين، واكتفى بطرح أفكار في حلقات نقاش ولكنه تعهد مثلما يردد في خطابه دائما بأن "لا يقدم وعدا زائفة كتلك التي قدمها حاكم مصر كافور الإخشيدي للشاعر أبي الطيب المتنبي"

وتكمن المفارقة أصلا في انتخابات 2019 أن المرشح المفاجأة قيس سعيد لم يقدم برنامجا واضحا للناخبين، واكتفى بطرح أفكار في حلقات نقاش ولكنه تعهد مثلما يردد في خطابه دائما بأن "لا يقدم وعدا زائفة كتلك التي قدمها حاكم مصر كافور الإخشيدي للشاعر أبي الطيب المتنبي".

هناك الكثير مما يمكن استخلاصه من انتخابات تونس الرئاسية قبل جولة التشريعية، إن كان عند العرب أساسا، أو الغرب أيضا، وليس أقلها مراجعة الديمقراطية التمثيلية ومدى مصداقية قادة الرأي في توجيه اتجاهات الناخبين. وفي كل الأحوال، من الناحية التاريخية، لطالما مثلت تونس مختبرا عريفا لأنظمة الحكم منذ العصور القديمة. كان دستور قرطاج ملهما لأرسطو في دراسته لأنظمة السياسة في كتابه "السياسة" حيث اعتبر مؤسسات الحكم القرطاجية أفضل ما كان سائدا للشعوب في فترة حكمها بل أكثر تطوراً من حكم أسبرطة اليونانية. وفي العصر الحديث مثل "عهد الإيمان" الذي أصدره باي تونس عام 1857 كوثيقة أولى تضغط حقوق المواطنين والتزامات السلطة وعمل القضاء ومن بعده دستور 1864، اختراقاً للوضع السياسي السائد في المنطقة العربية في القرن التاسع عشر، من حيث الإطلاق في وضع مؤسسات الدولة الحديثة واستيعاب المجتمعات القبلية المشتتة.

الأحزاب الوسطية الليبرالية حائرة مع من تصطف بعد زلزال الدور الأول

تونس - لا تزال الأحزاب الوسطية في حالة تردد في دعم أحد مرشحي الرئاسة التونسية في الدور الثاني، قيس سعيد أم نبيل القروي.

وخسرت جل الأحزاب الممثلة في البرلمان، والتي تقدم نفسها كحزب الطيف "الوسطي والتقدمي والليبرالي" السباق الرئاسي، وجاءت نتائج بعض مرشحيها في الدور الأول محبطة وكارثية ولم تتجاوز في بعض الحالات نسبة واحد بالمئة من مجموع الأصوات. وحل أبرز مرشحي العائلة السياسية الوسطية في المركزين الرابع والخامس، وهما وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي بحصوله على 10.73 بالمئة من أصوات الناخبين ورئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد بنسبة 7.3 بالمئة.

ومثل فوز المرشح المستقل وأستاذ القانون الدستوري قيس سعيد وقبيل الإعلام الموقوف في السجن نبيل القروي في الدور الأول، زلزالا سياسيا

يوم واحد من الاقتراع الانسحاب لدعم حظوظ الزبيدي.

وقال القيادي في الحزب والنائب في البرلمان حسونة الناصفي "لا يزال الوقت مبكرا لاتخاذ قرار بخصوص الدور الثاني، هناك آجال للطعون ونحن الآن منشغلون بحملة الانتخابات التشريعية". وأضاف الناصفي "الخيارات واضحة إما أن ندعم مرشحا أو سنترك حرية الاقتراع لأنصارنا". ولم يعلن حزب "حركة تحيا تونس" الداعم للحكومة عن موقف واضح من مرشحي الدور الثاني، لكن الدعاء قائم مع حملة المرشح نبيل القروي منذ إيقاف الأخير والزج به في السجن ضمن تحقيق قضائي في تهم ترتبط بالتهرب الضريبي. ويفضل الحزب التركيز في الوقت الحاضر على الانتخابات التشريعية بدل الاهتمام بمرشحي الدور الثاني، وكان يوسف الشاهد قد دعا الأحزاب الديمقراطية إلى توحيد الصف استعدادا

للديمقراطي وائتلاف الكرامة والمرشح المنصف المرزوقي والإسلامي المستقل حمادي الجبالي والمرشح المستقل الصافي سعيد، ويقدم هؤلاء أنفسهم كمحافظين أو من التيار القومي العربي. وعزز هذا الاصطفاف من موقف سعيد وحظوظه في الدور الثاني بشكل أولي.

وقال المنجي الحرباوي، النائب في البرلمان المنتهية ولايته والقيادي في حزب حركة نداء تونس الفائز بانتخابات 2014 لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، "سيجتمع المكتب السياسي (يوم الأحد) وسنناقش هذه المسألة". وتابع الحرباوي "سنتحذق قرارنا إما بدعم أحد المرشحين أو التزام الحياد". وفاز نداء تونس برئاسة 2014 ودعم في الدور الأول عبدالكريم الزبيدي، كما تخلى حزب "حركة مشروع تونس" عن المنافسة في السباق الرئاسي حيث أعلن مرشحه محسن مزروق قبل

حتى الآن، فقد سارعت أحزاب محافظلة بعد خسارة مرشحها إلى الاصطفاف خلف قيس سعيد بدعوى ضمانه الحد الأدنى من رؤيتها السياسية. من بين تلك الأحزاب حركة النهضة والتيار



نتائج قلبت كل الموازين

للانتخابات التشريعية من "أجل التدارك ومنع انزلاق البلاد إلى المجهول". وقالت العضو في مكتب الأمانة العامة لـ"حزب تحيا تونس" اسمال بالخيرية "لا يمثل المرشحان الخط السياسي للحزب، هناك طرح شعبي، لا يعبر عنا، تاجر بالأوضاع الاجتماعية كما تحوم حوله شبكات فساد مقابل طرح غامض مع المرشح قيس سعيد، وصعوده يعبر عن حالة لتعلم عامة إزاء الطبقة السياسية، وعلينا نحن لئلا نغضب هذه الرسالة، لا نعرف سعيد ولكن المجموعات الداعمة له تمثل خطرا على الجمهورية والانتقال السياسي في البلاد". وقال المحلل السياسي خالد عبيد "العائلة الوسطية اليوم منقسمة، ويعني هذا أن هناك من سيصوت للقروي، وآخرين لن يفعلوا عكس الأحزاب المؤيدة لقيس سعيد، أتوقع أنه حتى مع مغادرة القروي للسجن قبل الحملة الانتخابية، فإن هذا لن يغير الوضع كثيرا".